واحدة ... بينما لم تتخذ اية خطوة مماثلة في قطاع الخدمات العامة . فهذا القطاع لا يتأثر كثيرا من [تفاعل] قوى السوق الحرة في اسرائيل وخارجها ، وليس هناك اي جهاز يمكن ان يحثه على اصلاح ذاته . والطريق الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو بواسطة جهد يومي منهجي وجاد من جانب المسؤولين عنه . وقد فشلت حكومة ليكود فشلا ذريعا في هذا المجال ، تماما كالحكومات السابقة » (٣١) . وحسب توقع غفني ، محافظ بنك اسرائيل ، فان سنة ١٩٧٨ ستشهد انضمام الاف العمال الى القطاع العام ، على غرار ما يحدث في كل سنة ، نظرا لتخصيص اكثر من مليار ليرة في الميزانيةالعامة الحالية لهذا الغرض (٣٢) .

التضخم المالي السريع ـ المشكلة الرئيسية

رغم وعود وزير المالية ارليخ ، عند بدء تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة في تشرين الاول من السنة الماضية ، بشأن تثبيت الاسعار ، وكبح سرعة التضخم المالي ، ثم اعلانه في بداية السنة ، بأن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة ستؤدي الى خفض الضغوط التضخمية ، بحيث لا يتجاوز ارتفاع الاسعار ، خلال السنة الحالية ، نسبة ٣٠٪ ، الا ان سرعة التضخم المالي تزداد من شهر الى آخر . وقد بدأت تشير آخر التوقعات التي اطلقتها مؤخرا اوساط وزارة المالية ، الى ان ارتفاع الاسعار سيتجاوز نسبة ٤٣٪ خلال هذه السنة (٣٣) . وبذلك يستمر وضع التضخم المالي السريع، الذي راح يشتد منذ سنة ١٩٧٤ . ففي الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ بلغ معدل ارتفاع الاسعار ١٧٪ ، وخلال السنوات الثلاث التي تلتها ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ ، بلغ الارتفاع ٣٥٪ . اما في السنة الماضية ١٩٧٧ ، فقد وصل الى ٤١٪ ، رغم جميع الاجراءات التي اتخذت للحيلولة دون الوصول الى نسبة كهذه . وكان نائب وزير المالية ، يحزكيئيل بلومين ، قد اعلن «ان الانقلاب الاقتصادي ، قد ادى بصورة لا يمكن تجنبها ، الى تضخم مالي شديد . ونحن نتوقع تباطؤا في ارتفاع الاسعار ، خلال الاشهر القريبة المقبلة . وهدفنا هو خفض معدل الغلاء بنسبة ٥ ـ ٧ ٪ سنويا ، بحيث نصل ، خلال اربع سنوات الى تضخم مالي بمعدل سنوي يبلغ نحو ١٥٪ فقط » (٣٥) . الا ان بلومين عاد واعلن ، مبررا ارتفاع الاسعار المتوقع خلال هذه السنة ، « ان كل افتراضاتنا لهذه السنة كانت مبنية على امر واحد : لا زيادة ابدا في الاجر الحقيقي . وفي اللحظة التي لم تستطع فيها الحكومة المحافظة على هذا الامر ، فقد انقلبت الامور ، واهتزت التوقعات » (٣٦) .

ان كان حديث بلومين ، هذا ، يشير الى شيء ما ، فليس يشير الا الى التناقض القائم ، منذ بدء عهد ليكود ، بين السياسة والايديولوجية التي تدعمها ، وبين الواقع الاقتصادي الاسرائيلي . فالحديث عن الرغبة في كبح سرعة التضخم المالي وخفض الاسعار ، لا يتماشى ابدا مع السياسة العملية التي تنفذها الحكومة يوميا ، ابتداء من قطاع الاجور والاسعار ، وانتهاء بتحويل العجز في الميزانية بواسطة طباعة الاوراق النقدية ، وتحويلها الى الجمهور .

وكمقدمة لشرح سياسة الحكومة في هذا المجال ، لا بد ان نذكر ان وزارة المالية كانت تتوقع ازدياد التضخم المالي ، بعد بدء تطبيق سياستها ، ومن جهات ثلاث : (١) ان يقوم اصحاب الودائع بالعملة الصعبة بسحب اموالهم وتحويلها الى العملة الاسرائيلية ، مما يؤدي الى ضغوط تضخمية شديدة . (٢) ارتفاع مستمر في اسعار المواد الخام والبضائع